

محضر اجتماع لجنة المراجعة
لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية
المنعقد بتاريخ 2020/8/25

انه في يوم الثلاثاء الموافق 2020/8/25 في تمام الساعة الثالثة مساءً اجتمعت لجنة المراجعة لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية وبحضور كل من السادة :

الدكتور / عمرو الشبراويشي	رئيس اللجنة
الدكتور / انور نصر	عضو اللجنة
الأستاذ / ابراهيم البكرى	عضو اللجنة
الأستاذ / البير سامى	مقرر اللجنة

وقد حضر الاجتماع د. وفيق البرديسي رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب والأستاذ / رفيق ريموند المدير المالى للشركة وذلك لمناقشة جدول الاعمال التالى :

1- اعتماد محضر لجنة المراجعة السابق بتاريخ 2020/6/23

2- متابعة تنفيذ التوصيات السابقة

3- القوائم المالية للشركة فى 2020/6/30

وقد تناولت اللجنة جدول الأعمال على النحو التالى :

اولاً : التصديق على محضر اجتماع اللجنة بجلستها بتاريخ 2020/6/23

عرض الدكتور/ عمرو الشبراويشي رئيس اللجنة محضر الاجتماع السابق بتاريخ 2020/6/23 وحيث لم توجد ملاحظات عليه من السادة الاعضاء اتخذت اللجنة القرار التالى :-

اعتماد محضر اجتماع لجنة المراجعة بتاريخ 2020/6/23

ثانياً : متابعة تنفيذ التوصيات السابقة

احيطت اللجنة علماً بموقف تنفيذ التوصيات السابقة

■ اشرنا في تقرير محضر لجنة المراجعة السابق بتاريخ 2020/6/23 بان الشركة اخذت بتوصياتنا السابقة في شان تخفيض التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل وهذا ما تم بالفعل خلال الربع الاخير من عام 2019 حيث خفضت التسهيلات الائتمانية بنحو 68 مليون جنيه وخلال الربع الاول من عام 2020 حيث خفضت التسهيلات الائتمانية بنحو 60.5 مليون جنيه وقدمنا الشكر لادارة الشركة علي ذلك ولكن للاسف خلال الربع الثاني من عام 2020 زادت التسهيلات الائتمانية بنحو 171 مليون جنيه حيث بلغت نحو 846.4 مليون جنيه في 2020/6/30 بينما كان رصيدها نحو 675.4 مليون جنيه في 2020/3/31 مما نتج عنه ان الشركة تحملت اعباء تمويل خلال الربع الثاني من عام 2020 بنحو 15 مليون حنيه

وقد بلغت اعباء التمويل خلال الربع الاول من عام 2020 نحو 18 مليون جنيه عن تسهيلات ائتمانية قدرها نحو 675.5 مليون جنيه فكيف تبلغ اعباء التمويل خلال الربع الثاني من عام 2020 نحو 15 مليون جنيه عن تسهيلات ائتمانية قدرها نحو 846.4 مليون جنيه بالرغم من ثبات متوسط الفائدة السنوية للتسهيلات الائتمانية بالجنية المصري ما بين 10.25% و 10.5% و متوسط الفائدة السنوية بالعملات الاجنبية في حدود 2.5% وذلك خلال الربع الثاني من عام 2020 وهي مقاربة لمعدلات الربع الاول من عام 2020 كما ذكر في المركز المالي للشركة في 2020/3/31 والذي ذكر ان سعر الفائدة بالجنية المصري يتراوح ما بين 10.25% و 11% وبالنسبة للعملات الاجنبية 2.5% كما ان رصيد التسهيلات الائتمانية بالعملة الاجنبية كان ما يعادل نحو 169 مليون جنيه مصري في 2020/3/31 و بلغ ما يعادل نحو 175 مليون جنيه مصري في 2020/6/30 وهذا امر غريب يجب ايضاحه من ادارة الشركة

وقد كانت لنا ملاحظة سابقة مشابهه لهذا الامر في تقرير لجنة المراجعة السابق بتاريخ 2020/6/23 وورد ايضاح من الشركة يقيد بانه تم رسملة 4 مليون جنيه فوائد خلال الربع الرابع من عام 2019 تم تعليتها علي المشروعات ولم تفصح الميزانية عن اي شئ من هذا القبيل فهل تم ذلك الامر مره اخري في الربع الثاني من عام 2020 ولم تفصح عنه الميزانية واذا كان الامر كذلك فان الميزانية من وجهه نظرنا لا تعبر بوضوح و شفافية عن المركز المالي للشركة في تاريخ اعدادها و كيف يعتمد مراجع الحسابات مراكز مالية تخفي رسملة فوائد تم تحميلها علي المشروعات تحت التنفيذ وهو يشير في تقريره الي سلامة العرض الواضح و العادل لهذه المراكز المالية

■ سبق و ان اوضحنا في تقريرنا بتاريخ 2020/5/12 عن القوائم المالية للشركة في 2019/12/31 وكذا في تقريرنا السابق بتاريخ 2020/6/23 عن المركز المالي للشركة في 2020/3/31 عن ضرورة فصل ارباح الفترة عن الارباح المرحلة كل في بند مستقل وفقا لمبدأ الافصاح و الشفافية حيث ان ما يضاف الي الارباح المرحلة يتم بقرار

من الجمعية العمومية العادية للشركة والتي تعتمد الميزانية العمومية وحساب توزيع الارباح الا ان المركز المالي للشركة في 2020/6/30 ايضا اضاف الارباح المحققة خلال الفترة والبالغ قدرها 45.7 مليون جنيه الي الارباح المرحلة فما هو سبب الاصرار علي ذلك

- سبق و ان اوضحنا في تقريرنا بتاريخ 2020/6/23 بان الشركة عدلت مسمي احتياطي استثمارات والبالغ 190 مليون جنيه الي مسمي احتياطي اخروقد اوضحنا ان هذا لا يجوز حيث ان هذا الاحتياطي مكون بقرار من الجمعية العمومية العادية للشركة منذ سنوات طويلة وقد تم تعديل المسمي الي احتياطي استثمارات كما كان عليه و الحمد لله
- لم تقدم الشركة ايضاح عن مصروفات البحث و التطوير والتي اشرنا اليها في اجتماعنا السابق بتاريخ 2020/5/12

ثالثا: القوائم المالية للشركة في 2020/6/30

استعرضت اللجنة القوائم المالية للشركة في 2020/6/30 وقد اظهرت تلك القوائم ما يلي

- 1- حققت الشركة مبيعات بلغت قيمتها 752 مليون جنية خلال النصف الاول من عام 2020 بزيادة قدرها نحو 14 مليون جنية عن مبيعات نفس الفترة من عام 2019 والبالغ قدرها نحو 738 مليون جنيه و بنسبة زيادة قدرها 1.9 %
- 2- بلغت نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات 71.1% خلال النصف الاول من عام 2020 بينما كانت نسبتها 77.2% خلال نفس الفترة من عام 2019 اي بفارق 6.1% وهذا امر جيد تشكر عليه ادارة الشركة
- 3- حققت الشركة صافي ربح بلغ قدره نحو 45.7 مليون جنيه خلال النصف الاول من عام 2020 مقابل صافي ربح نحو 12 مليون جنيه خلال نفس الفترة من عام 2019 اي ان صافي الربح المحقق خلال النصف الاول من عام 2020 يزيد بنحو 33.7 مليون جنيه عن صافي الربح المحقق لنفس الفترة من عام 2019 وبنسبة زيادة قدرها 280

% وهذا امر جيد للغاية تشكر عليه ادارة الشركة حيث ان نسبة الزيادة في المبيعات بلغت فقط 1.9% بينما نسبة الزيادة في صافي الربح بلغت 280% وترجع تلك الزيادة بصفة اساسية الي ما يلي :

- زيادة في قيمة المبيعات بنحو 14 مليون جنية وانخفاض نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات بنسبة 6.1% كما سبق بيانه مما ادي الي ان مجمل الربح في 2020/6/30 قد بلغ نحو 217 مليون جنية مقابل 168 مليون جنية في 2019/6/30 اي بزيادة قدرها 49 مليون جنية ويمثل انخفاض نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات وحدها نحو 46 مليون جنية وهذا امر جيد كما ذكرنا
- انخفاض في المصروفات التمويلية 22.1 مليون جنية
- زيادة في المصروفات البيعية و التسويقية 3.8 مليون جنية
- زيادة في المصروفات العمومية والادارية 2.3 مليون جنية
- انخفاض مصروفات البحث و التطوير 3 مليون جنية
- زيادة في المخصصات المكونة 16 مليون جنية (مخصص مطالبات ضريبية)
- زيادة في ضريبة الدخل 15.1 مليون جنية

4- تنفيذًا لسياسة التوسعات التي تنفذها الشركة فقد بلغ ما انفق علي المشروعات تحت التنفيذ خلال الفترة من 2020/1/1 وحتى 2020/6/30 نحو 40.4 مليون جنية ويضاف اليه رصيد اول المدة نحو 261.6 مليون جنية يخصم المحول الي المصروفات خلال الفترة نحو 433 الف جنية ليصبح رصيد المشروعات تحت التنفيذ في 2020/6/30 نحو 301.5 مليون جنية

5- بلغ رصيد العملاء و اوراق القبض في 2020/6/30 نحو 289.4 مليون جنية مقابل 244 مليون جنية في 2019/12/31 اي بزيادة قدرها نحو 45.4 مليون جنية ولجنة المراجعة توصي بالعمل علي تنشيط عملية التحصيل و منح الحوافز المالية اللازمة لتحقيق ذلك حيث ان زيادة المديونية لدي العملاء تآثر بالتالي علي السيولة النقدية لدي الشركة مما يدفعها الي الاقتراض من البنوك و تحميل اعباء تمويل تؤثر علي ربحية الشركة

6- لازالت الشركة تحتفظ بقدر كبير من العملات الاجنبية ضمن ارصدها النقدية و التي بلغت نحو 248.4 مليون جنية منها عملات اجنبية بما يعادل نحو 237.3 مليون جنية ومع ذلك فان لجنة المراجعة لازالت توصي بان يكون رصيد النقدية من العملات الاجنبية المحتفظ بها في حدود ما يعادل 100 مليون جنية حيث ان سياسة البنك المركزي تسمح بتوفير العملات الاجنبية اللازمة لاستيراد الخامات و مستلزمات الانتاج

من الخارج بسعر الصرف في تاريخ فتح الاعتمادات او التحويلات للشركات التي يتم منها الاستيراد كما ان تخفيض رصيد النقدية المحتفظ بها يؤدي الي تخفيض اعباء التمويل بلا شك مما يحسن من ربحية الشركة

7- بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية في 2020/6/30 نحو 846.4 مليون جنية بزيادة قدرها نحو 171 مليون جنية عن رصيد التسهيلات الائتمانية في 2020/3/31 والبالغ قدرها نحو 675.4 مليون جنية وقد نتج عن ذلك ان الشركة تحملت اعباء تمويل خلال الربع الثاني من عام 2020 بلغ نحو 15 مليون جنية عن تسهيلات ائتمانية قدرها نحو 846.4 مليون جنية بينما تحملت الشركة اعباء تمويل خلال الربع الاول من عام 2020 بلغ نحو 18 مليون جنية عن تسهيلات ائتمانية قدرها نحو 675.4 مليون جنية وهذا امر غريب كما سبق ان اوضحنا في البند ثانيا من هذا التقرير والامر يستلزم ايضاح من ادارة الشركة كما سبق ان ذكرنا

هذا وتجدر الاشارة بالذكر بان الشركة قد استخدمت جزء من هذه الزيادة في التسهيلات الائتمانية في توزيعات الارباح التي تمت خلال الربع الثاني من عام 2020 والتي بلغ قدرها نحو 86.5 مليون جنية

8- بمتابعة ارسدة المخزون في 2020/6/30 تبين ما يلي:

- بلغ رصيد المخزون من المواد الخام ما قيمته نحو 233.3 مليون تمثل احتياجات 3.8 شهر
- بلغ رصيد المخزون من مواد التعبئة والتغليف ما قيمته 78.2 مليون جنية تمثل احتياجات 9 اشهر
- بلغ رصيد المخزون من الانتاج التام وتحت التشغيل ما قيمته 108.6 مليون جنية تمثل 1.2 شهر من تكلفة المبيعات

وبالتالي يتضح ان رصيد المخزون من المواد الخام زادت بما قيمته احتياجات 0.8 شهر حيث ان الحد الامثل لها هو ما يمثل احتياجات 3 اشهر اي ان الزيادة في رصيد المخزون من المواد الخام تبلغ قيمته نحو 49 مليون جنية وكان رصيد المخزون من المواد الخام في 2020/3/31 ما يمثل احتياجات 3.2 شهر اما رصيد المخزون من مواد التعبئة والتغليف والتي تمثل احتياجات 9 اشهر والحد الامثل لها ما يمثل احتياجات 3 اشهر اي ان قيمة الزيادة فيها تبلغ قيمتها نحو 51.6 مليون جنية اما رصيد المخزون من الانتاج التام والانتاج تحت التشغيل والبالغ قدره ما قيمته 108.6 مليون جنية في 2020/6/30 (انتاج تام 75.8 مليون جنية - انتاج تحت التشغيل 32.8 مليون جنية) فهو في حدود الحد الامثل والذي يقدر بحدود 1.5 شهر من تكلفة المبيعات

الزيادة في ارسده الخامات و مواد التعبئة والتغليف تمثل ما قيمته نحو 100.6 مليون جنية عن الحد الامثل لها وهذه الزيادة ممولة من البنوك بما يمثل اعباء تمويل تؤثر علي ربحية الشركة و لجنة المراجعة لازالت توصي بان يكون رصيد المخزون من المواد

الخام و مواد التعبئة والتغليف في حدود احتياجات 3 اشهر و رصيد الانتاج التام و تحت التشغيل في حدود 1.5 شهر من تكلفة المبيعات

هذا و قد تأكدت اللجنة من سلامة الاجراءات التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للشركة و انها متماشية مع معايير المحاسبة المصرية و توصى اللجنة بعرض القوائم المالية للشركة في 2020/6/30 على مجلس الادارة للاعتماد

ملخص توصيات اللجنة :

- 1- عرض القوائم المالية للشركة في 2020/6/30 على مجلس الادارة للاعتماد
 - 2- العمل على تخفيض حجم التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل التي تتحملها الشركة
 - 3- العمل على زيادة استخدام خامات و مستلزمات انتاج محلية ما امكن ذلك
 - 4- العمل على زيادة تصدير منتجات الشركة للخارج
 - 5- يجب ان لا تزيد ارصدة المخزون من المواد الخام و مواد التعبئة والتغليف عن احتياجات انتاج ثلاثة اشهر و ان تكون ارصدة المخزون من الانتاج التام و تحت التشغيل في حدود شهر و نصف فقط من تكلفة المبيعات و ان لا يزيد رصيد النقدية عن 100 مليون جنيه او ما يعادلها من العملات الاجنبية
- و بعد الانتهاء من مناقشة جدول الاعمال توجه السيد رئيس اللجنة بالشكر للسادة الحضور و رفعت الجلسة

عمرو الشبراويشى

رئيس اللجنة

البيير سامى

مقرر اللجنة

شركة مينافارم للأدوية و المستلزمات الكيماوية
ط ٢ في البيرويس صر أسف . قننة
مخف اسكنية الأدرية - أرض الجرنف

البيير سامى برسوم